

«العميران» في عهدة بلديات عاجزة.. إلى

معزوفة نقص عديد قوى الأمن الداخلي (الأزلية) دفعت بوزارة الداخلية إلى رمي مسؤولية قمع مخالفات البناء على البلديات. حجة الوزارة أحكام قانون البلديات. قد يكون الأمر صحيحاً، ولكن بأي كلفة؟ وأي نتائج؟ الواقع يشي بكارثة حقيقية تستفحل في ظل سطوة قوى الأمر الواقع. البلديات لا قدرة لها أصلاً، ونظام «الزبائنية» هو السائد. انفجرت فوضى البناء في عهدة البلديات، وربما ستصبح البلاد برمتها «عشوائيات»

محمد نزال

قبل نحو أسبوعين، وقف ضابط في قوى الأمن الداخلي خطيباً بعناصر شرطة إحدى البلديات، قال لهم: «عليكم أن تكفوا عن التذمر، قمع مخالفات البناء مسؤوليتكم لا مسؤوليتنا، فإما أن تمارسوا هذه المسؤولية، وإما أن تاتوا مكاننا لمهمات حفظ الأمن... وعندها لكل حادث حديث». كان الضابط يخاطب بنبرة واثقة. هو يعلم أن وزارة الداخلية تقف خلفه في ما يقول، وأنها مستعدة لمساندته بقوة، إلى حد «معاينة المقصرين» من عناصر شرطة البلدية. يعلم أن وزير الداخلية مروان شربل، وقف، قبله، خطيباً بنحو 800 رئيس بلدية، ليعطيهم أمر المرحلة: «عليكم أن تتحملوا المسؤولية المنوطة بكم بحسب قانون البلديات. وإلا اعتبر رئيس البلدية متقاعساً عن القيام بواجبه أو متواطئاً مع المخالفين، وهذا الأمر يعرضه للمساءلة والمحاسبة القانونية، كما أنه لا يمكنه إعطاء أي رخصة خلافاً للقوانين». حصل هذا في الخامس من أيلول الفائت في قاعة «النبيل» (التي هي للمناسبة مبنية على الأملاك العامة ومخالفة لقانون البناء ولا تستحوذ على أي رخصة).

بين الرشى والنفوذ

أنداك، وقف رئيس بلدية قرية بلديا الجنوبية، معترضاً على حجم المهام التي أقيمت على عاتق البلديات، في ظل «عدم امتلاك أكثر البلديات المال اللازم، ما يعني عدم توفر الاستعداد اللوجستي والتقني». شربل على علم بالقدرات المحدودة لأكثرية البلديات، التي وإن كانت تتمتع بالاستقلال المالي والإداري» بحسب القانون، إلا أنها في الواقع عاجزة عن القيام بمهامها، وتستنزف عقود النفايات معظم أموالها.

أبعد من المال والاستعداد اللوجستي، ترى هل يظن أحد أن لدى البلديات القدرة على مواجهة «قوى الأمر الواقع»؟ قوى الأمن الداخلي، بكامل عتادها العسكري، وبما تبقى من هيبتها، لم تنجح في وقف التعديلات والمخالفات على مدى سنوات. وغالباً ما بدت عاجزة أمام سطوة «الأقوياء» و«النافذين» و«المحسوبين» على هذا الفريق أو ذلك. هذا فضلاً عن العرف الذي كرسه رجال الدرك في ثقافة «الرشوة مقابل غض النظر». في بعض المناطق، خلال السنوات الماضية، أصبح لكل مخالفة تسعيرة. الغرفة تكلف رشوة قيمتها 1000 دولار مثلاً. وقس على ذلك، رئيس إحدى البلديات سأل أمس: «إن كان هذا يحصل مع القوى الأمنية، فهل يتوقعون أن تُحل المسألة على يد الشرطة البلدية؟ مستحيل، فالمخالفون هم أهل عناصر الشرطة البلدية وأقاربهم وجيرانهم، إن لم تكن العناصر نفسها مخالفة، وبالتالي من الواضح أن الدولة عاجزة عن إيجاد حل حقيقي». اليوم انفجرت قضية مخالفات البناء في مختلف المناطق، من منطقة القاع بقاعاً إلى

الجنوب وسائر المحافظات، وصولاً إلى وطى المصيطبة - بيروت.

بلدية بيروت استثناء!

رئيس بلدية بيروت، بلال حمد، من القائلين بهذا الرأي. المسألة برأيه «أكبر من قدرة البلديات». هذا بشكل عام. إلا أنه يتحدث لـ «الأخبار» عن نجاحه في استثناء بيروت من قرار وزير الداخلية، بعدما شملها في البداية، «خرجنا وأعلننا أن ما لدينا هو حرس بلدي لا شرطة بلدية. هذه الشرطة كانت سابقاً في بيروت قبل الحرب الأهلية ولكن لم يُعد إنشاؤها مجدداً. لا يمكننا من خلال الحرس تحرير محاضر ضبط للمخالفين. هذه العاصمة ولا بد من لحظ هذه الخاصة». بالنسبة إلى حمد، استثناء بيروت لا يعود لأسباب «طبقية» حتماً. لا يعود لكونها المنطقة التي تُراد حمايتها من المخالفات كي تبقى المضاربات فيها مريحة. يوضح حمد أن الاستثناء مرده فقط «عدم وجود شرطة بلدية، وبالتالي لا نستطيع تطبيق قانون البلديات». وبلغت إلى أنه منذ قرار وزارة الداخلية، وإلى حين استثناء بيروت، شعر الناس بوجود فراغ «وعمت مخالفات البناء». يكشف رئيس بلدية العاصمة عن مخالفات سجلت خلال الأسابيع الماضية في أكثر من منطقة، منها رأس بيروت والمدينة الرياضية وسليم سلام

والجناح وغيرها. أكثر المخالفات كانت عبارة «عن زياد طوابق (روف) أو توسيع مبان».

شربل ماضٍ في قراره

وجهت إلى الوزير مروان شربل

الكثير من الانتقادات بعد قراره الأخير. بعض البلديات اشتكت، وبعضها الآخر صممت، ربما لأن هذا سيعطيها فرصة ذهبية لتدمير المصالح الخاصة و«المحسوبيات». يوم أمس، ترأس شربل، في وزارته،

سجلت مخالفات بناء في رأس بيروت والمدينة الرياضية وسليم سلام والجناح وغيرها (مروان طحطح)

اجتماعاً أمنياً وإدارياً، بحضور أعضاء بلدية القاع، وذلك «لعرض قضية مخالفات الأبنية على أراضي القاع غير المفرزة ومشاعاتها، حيث يمنح إعطاء التراخيص والبناء في تلك المنطقة إلى حين إتمام الفرز».

وطى المصيطبة لا تواجه «الدولة»

رأجانا حمية

بالطول والعرض، قررت الدولة أن تفرض هيبتها أمس في وطى المصيطبة فحسب. كان ينقص في حفلة «عرض القوة» هذا أن يشرف وزير الداخلية والبلديات مروان شربل شخصياً على قمع مخالفات الفقراء هناك، حيث استحوذت المنطقة المحيطة بالوطى ثكنة عسكرية مكتملة العتاد والعديد.

أمس، ضاع سكان الوطى القليلون في زحمة العسكر. وقفوا يتفرجون على بيوتهم «المخالفة» تتحول ركاباً. يعذونها جداراً جداراً، ومع كل جدار يتهاوى من البيت الذي يشبه فقرهم، يحتسبون «الكلفة التي ستضاف إلى الديون التي استدانوها لبناء هذه الغرف»، يقول حاتم الفراج. هذا الرجل، الذي باع سيارته كي يبني «سقفاً من الإنترنت»، استفاق عند السادسة صباحاً على وقع أقدام كثيرة. انتعل حذاءه على عجل وخرج ليرى ما الذي يجري. رأى «حرباً». جنود مدججون بالسلاح ومدركات و«ريوهات» تقفل الحي على أهله. خمسون عسكرياً. 100. لم يستطع الرجل تقدير العدد، ولكنهم «كانوا كتار». أخافه المشهد، كما كثيرين

غيره فضلوا البقاء في منازلهم على الخروج ومواجهة الموقف الصعب: فوهة البندقية. تلك التي جربها فادي عندما حاول الخروج من حيه «استلقاني الدركي بالكلاشينكوف»، وقال لي روح فوت لجواً أحلى ما فرغو برأسك». لم يواجه «الدولة». بسباطة، لم «نمارس عنترياتهم». انصاع فقط. فادي فعل ما فعل غيره. بالنهاية «هذا ابن دولتنا، ونفضل أن نبقى مظلومين على أن نواجه الدولة ونصبح فازين من العدالة». ليل أول من أمس، لم يكن الكلام هكذا. كانت النية هي المواجهة، ولكن رفع الغطاء «كسر ظهرنا»، وإن فعل هؤلاء شيئاً فلن يحميهم علم الحزب التقدمي الاشتراكي الموشوم على جدران البيوت المتلاصقة، كبيوت مخيمات اللجوء. في أمكنة أخرى محمية، قد ينظرون إلى الدركي «كالجلبوط». أما في الوطى، فيعرف الأهالي الذين بنوا بيوتهم في الطفرة الأخيرة أنه «لن يبقى حجر على حجر». أما أكثر ما يؤلمهم - كلهم - موقف الزعيم الذي يحبونه «وليد جنبلاط ومن خلفه طلال إرسلان وغازي العريضي الذين تركونا بلا حماية». هناك، في المكان الذي قدم فيه «خيرة الدروز شبابهم شهداء على أيام الزعيم كمال

جنبلاط»، ترك بين ليلة وضحاها «في زمن الابن». يسألون: هل استكثروا علينا السقف الذي يؤوبنا منذ 60 عاماً؟ يصرون على أنهم «من الجبل»، ويعتدون «نحن بيت الجردى والفراج وطربيه والعسراوي وبو مجاهد وعربيد». لكن، كل هذا لم يحمهم من سطوة العسكر. تركوا، بلا ظهر، في مواجهة الدولة التي نزلت إلى الأرض. يحدّد ما يبقى من حياتهم إصبع يد أمر الكتيبة الذي يؤمى بجرفها أو إبقائها أو تاجيلها ربما. كل حياتهم في يد هذا القائد الشاب مسجلة على ورقة. بعضهم يقول إن فيها 17 اسماً خالفوا،

وبعضهم الآخر يقول 25 اسماً. لكن، في المحصلة، الكل «سيهوي أرضاً». هذا القائد، الذي وقف على أيدي العاملين «سطحاً سطحاً»، راقبهم بدقة وحدد أهدافه بدقة. فهو لا يهدم المبنى كله وإنما «يخرقه»، بحيث يحار صاحب البيت من بعد ذلك ماذا يبني فيه. كأنه «يزرركنا»، يقول أحد السكان. يصعب أن تقول لأحد هناك «الله يعوّضك». صارت هذه الكلمة «زرزكة» أيضاً. فما الذي تعنيه الله يعوّضك بالنسبة للفقراء؟ «إنو تشتي مصاري مثلاً؟»، تقول الشيخة. محال أن يحدث هذا الأمر. يعرفون أنهم سيستدينون مرة أخرى كي يسددوا ما دفعوه في البيوت التي نبشت أحشاؤها. كل ما عليهم فعله في تلك اللحظات هو «الانصياع للدولة». وهو القرار الذي اتخذوه ليل أول من أمس، بعدما فشلت آخر المفاوضات مع «الأمير طلال إرسلان الذي قال لنا بالحرف الواحد أنا لست مسؤولاً عما يجري». كان الأمير «الخرطوشة الأخيرة» التي فشلت. ولهذا، وقفوا مكتوفي الأيدي أمس. تركوا الدولة تبسط هيبتها في الوطى، وتنسى هيبتها «المسوحة في أمكنة كثيرة أخرى». استقوت الدولة في الوطى؟

نفضله أن نكون مظلومين على أن يقال إن الوطى واجهت الدولة